

## الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وأثره على النمو في الناتج المحلي الحقيقي ومعدلات البطالة والصادرات

د/عدنان عبد الكريم الذبيبات  
كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية  
د/ محمد نصار المرشد  
كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية  
م/ خلدون محمد عيال سلمان  
كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية

### Direct Foreign Investment in Jordan and its Effect on the Growth of the Real Domestic Product and the Levels of Unemployment and Export

من هذا المنطلق قدم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن من دول مختلفة وخرج من الأردن استثمارات إلى دول مختلفة وذلك خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ والتي تبين أن التدفق للاستثمارات إلى الأردن ما زال دون المطلوب في ظل الحوافز الكثيرة للاستثمار، كما تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيف التأثير على كل من النمو والبطالة والصادرات مع محافظته على علاقة طردية مع كل من النمو في الناتج الحقيقي والصادرات بالإضافة إلى علاقة عكسية مع معدلات البطالة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها أن نوعية الاستثمار القادم للمملكة لم يستحدث فرص عمل كافية وإن هذا الاستثمار قصد به فقط السوق المحلي فلم يؤدي إلى زيادة في الصادرات بشكل ملحوظ كما أن حجم الاستثمار لم يؤثر كثيرا" في زيادة النمو الاقتصادي .

**الكلمات الدالة:** الاستثمار الأجنبي المباشر- نمو الناتج المحلي الحقيقي- الصادرات- معدلات البطالة

### ملخص البحث

بعد ظهور ظاهرة العولمة ودخول العالم في تنافس حر وتعميق الاندماج الاقتصادي العالمي في اقتصاد كوني موحد ظهرت حاجة دول العالم إلى رؤوس أموال لدفع التنمية في اقتصادهم الضعيفة وبدأ تنافس هذه الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما فيه حل للمشاكل المتعقدة في التنمية كما أن الدول المصدرة للاستثمارات كانت مستعدة لذلك لعدة أسباب من أهمها خفض تكاليف الإنتاج والتنوع المكاني والاستغلال للشروات الطبيعية، ومن الدول التي تنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية المملكة الأردنية الهاشمية ولنفس الأسباب السابقة. لقد ركزت هذه الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وانخفاض معدلات البطالة وزيادة الصادرات بالإضافة إلى تخفيف العجز في الميزان التجاري.

## Abstract

After the appearance of the phenomenon of globalization, the world's entering in a free competition and deepening the participation in the global economy in a unified global economy, the need of the world countries to capitals to push the development in their weak economy has appeared and the competition among these countries to attract the direct foreign investment has increased as it has solutions to a lot of the complex problems of development .The countries exporting to investments were ready for this for many reasons such as :reducing the costs of production, the place diversity and exploiting the natural wealth. One of the countries which compete to attract the foreign investments is Jordan to the same previous reasons. This study has concentrated on the role of the direct foreign investments in raising the growth of the real local production, reducing the unemployment rates,increasing exports,thus reducing the shortage in the commercial scales .

From this attitude, the direct foreign investment came to Jordan from different countries and also many investments have got out of Jordan to different countries through the period between 2005-2012 which shows that the flow of investments to Jordan is still unsatisfying despite the several motives to investment . It also shows that the direct foreign investment was of little effect on both growth rates in production and the rates of unemployment and the exports on the subordinate change (the size of the direct foreign investment) the study has reached a lot of results such as :the type of investment coming to Jordan doesn't create enough work chances and this investment is only intended for the local market so it doesn't lead to the increase in exports remarkably .Also the size of investments doesn't affect the increase of economic growth greatly.

**The related words:** the direct foreign investment – the growth of real local production – exports – unemployment rates.

## مقدمة

ومن هنا فقد قدمت الحكومة الأردنية الحوافز والتسهيلات للاستثمارات الصناعية، فقد صدرت في الأردن عدة قوانين تحفز على هذه الاستثمارات، وعدلت هذه القوانين في فترات متلاحقة بما يتناسب مع المستجدات التي تطرأ على الساحة وتوخيا لاستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات خاصة الأجنبية منها للقطاع الصناعي، بالإضافة إلى قوانين مؤسسة المدن الصناعية ومؤسسة المناطق الحرة، ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وقانون حماية الإنتاج الوطني وقانون المنافسة، وتوقيع الأردن للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة، يأتي قانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته لعام ٢٠٠٠ ليعطي امتيازات مجدية لرأس المال الأجنبي المستثمر من خلال إعفاءات ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية، وإعفاءات ضريبة الجمارك، وكذلك تم إقرار نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٠ الهادف إلى تحديد نسب مساهمة أو ملكية المستثمر غير الأردني في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وتمخض عن قانون تشجيع الاستثمار تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار كإطار مؤسسي معني بتشجيع الاستثمارات في الأردن. هذا وقد نتج عن قانون تشجيع الاستثمار تطور عدد المشاريع وحجم الاستثمارات في مختلف القطاعات (مؤسسة تشجيع الاستثمار، ٢٠٠٠).

## مشكلة الدراسة

### تبرز إشكالية البحث كما يلي:

هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل الفعالة في تحقيق التنمية وزيادة النمو الاقتصادي والتخفيف من البطالة وزيادة الصادرات؟

تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من قبل الكثير من الدول حيث تنامي تدفق رأس المال إلى الكثير من دول العالم وخاصة الأردن، حيث تسابقت الكثير من دول العالم إلى جذب الاستثمارات إلى بلدانها وأصبح بينها تنافس قوي على جذب الاستثمارات الأجنبية أملاً" فيما يمكن أن تحققة من فوائد مثل المساهمة في تراكم رأس المال، نقل التكنولوجيا و المساهمة في تطوير القدرات الإدارية. تعتبر سياسة تحرير وتشجيع الاستثمار وخصوصا الاستثمار الأجنبي المباشر من السياسات التي تعمل على زيادة الميزة التنافسية للدولة وذلك لما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من موارد مالية وخبرات إدارية وتسويقية وتكنولوجية للدولة المستضيفة لهذه الاستثمارات والذي بالنهاية يمكنها من تحقيق الأهداف طويلة الأمد، حيث يفيد الواقع العملي أن الدول التي استعانت بالاستثمار الأجنبي قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وقوة تنافسية كبيرة. إن استقطاب وتوطين الاستثمار الأجنبي أو خلق مناخ استثماري مشجع يتطلب أن تتسم النظرة إليه بالشمولية المتكاملة لكافة القطاعات المتعلقة بالاستثمار وحركة رؤوس الأموال، فنجاح الاستثمار لا يقتصر فقط على إعفاء السلع والخدمات المستوردة أو المصدرة، ولكنه يعني أيضا توفر البنى التحتية اللازمة، وهذا الأمر يتطلب تكريس جهود مضمينة ليس فقط في استقطاب الاستثمارات بل أيضا" للاستفادة منه في زيادة الكفاءة والذي يتطلب توافر القدرات الاستيعابية من توفر بيئة تحتية قوية بالإضافة إلى توفر إدارة سليمة للاقتصاد الكلي.

## أهداف الدراسة

خلال دراسة الاتجاهات (التحليل الأفقي) للمتغير التابع وللمتغيرات المستقلة، وأيضاً سيتم استخدام التحليل الإحصائي لحساب معامل الارتباط ( $R$ ) الذي يحدد قوة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأيضاً معامل التحديد ( $R^2$ ) لتحليل مدى تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع بشكل منفرد ومعامل الانحدار ( $B$ ) لدراسة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وذلك باستخدام التحليل الإحصائي بهدف الوصول إلى هدف البحث.

## مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن للفترة الزمنية للدراسة التي تمتد من أعوام (٢٠٠٥-٢٠١٢).

## أسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن وتقارير البنك المركزي الأردني وتقارير الإحصاءات العامة ووزارة العمل والتقارير العربية ولأغراض التحليل المالي والإحصائي للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٢).

## الدراسات السابقة والخلفية النظرية

### أولاً: الدراسات السابقة

١- دراسة هيل عجمي جميل (٢٠٠٢) بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن - حجمه ومحدداته": حيث قام الباحث بعد إجراء دراسة إحصائية على العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وما تبذله الحكومة الأردنية في إيجاد مناخ مناسب للاستثمارات، وتوصل الباحث بأن حجم الاستثمار وخاصة الأجنبي ما زال دون المستوى وهذا يرجع إلى

تهدف الدراسة إلى توضيح تأثير الاستثمار المباشر على كل من النمو والبطالة والصادرات في الأردن؛ الأمر الذي يتضمن "قياس مدى أثر كل من المتغيرات المستقلة (معدلات النمو في الناتج ومعدلات البطالة والصادرات) على المتغير التابع (حجم الاستثمار الأجنبي المباشر).

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في تعريف المستثمرين الأجانب والمحليين بمناخ الاستثمار في الأردن، مع إبراز الدور الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات في التنمية بالأردن وتأثيرها على سوق العمل والنمو والميزان التجاري.

## فروض الدراسة

تفترض الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير قوي على نمو الناتج وتخفيض معدل البطالة وزيادة معدلات الصادرات.

## متغيرات الدراسة

تتصدر متغيرات الدراسة في المتغير التابع (Y) والمتمثل في التغيير السنوي في حجم الاستثمارات المباشرة في الأردن والمتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من:

- التغيير السنوي في نمو الناتج (X1).
- التغيير السنوي في معدلات البطالة (X2).
- التغيير السنوي في معدل الصادرات (X3).

## أدوات ومقاييس الدراسة

لأغراض إثبات أو نفي صحة فرضيات البحث سيتم الاعتماد على أسلوب التحليل المالي أولاً من

الضرائب والرسوم الجمركية وعدم توفر بنية تحتية مناسبة بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الحكومية.

٤- دراسة بثينة محمد المحتسب (٢٠٠٩) بعنوان:

"أثر الاستثمار المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن"، ركزت الباحثة في هذه الدراسة على أهمية الاستثمارات الاجنبية وتنافس الدول على جذب هذه الاستثمارات وإيجاد المناخ المناسب لها وركزت على دالة انتاج كوب دوغلاس في الانتاج  $Y = AL\alpha K\beta$  وتوصلت الى تحليل الدالة مع ربطها بالاستثمار الاجنبي المباشر وضرورة ايجاد البيئة الجاذبة للاستثمار في الاردن.

### ثانيا: الخلفية النظرية

#### ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار: يعني تشغيل الأموال في مشاريع مختلفة، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، وتحقيق الأرباح، ورفع القدرة الإنتاجية. ويقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين كما هو موضح في جدول رقم (١).

#### جدول رقم (١): أنواع الاستثمار.

من حيث الأطراف		من حيث الوسائل	
خاص	حكومي	غير مباشر	مباشر
وهو الاستثمار الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من رجال الأعمال وبعد ظهور العولمة أصبح هنالك حرية تنقل رؤوس الأموال فأصبح جزء منه الاستثمار الأجنبي.	وهو الاستثمار الحكومي المتعلق بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها.	وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع.	وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع المقصود بها تراكم رأس المال والربح.

هذا ويقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أقسام كما هي موضحة في الجدول رقم (٢):

الوضع السائد في العراق والحصار وأن الناتج المحلي أكبر عامل يعمل على جذب الاستثمارات، وأوصى الباحث بتوفير المناخ السياسي والاقتصادي لجذب الاستثمارات.

٢- دراسة سرمد كوكب الجميل (٢٠٠٢) بعنوان:

"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة"، قام الباحث بدراسة الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية وركز على إبراز الجوانب الايجابية والسلبية للاستثمارات والقوانين التي تركز عليها في جذب الاستثمارات وبعد ذلك رتب الدول العربية حسب حجم الاستثمارات وتوصل إلى مدى الإضرار البيئية الناتجة عن هذه الاستثمارات.

٣- دراسة مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن

(٢٠٠١) بعنوان: "مناخ الاستثمار في الأردن

ومصر"، هذه الدراسة قامت على استطلاع رأي عدد من المستثمرين الذين قاموا بالاستثمار في جمهورية مصر العربية عن الأسباب المحفزة في التوجه إلى مصر وعن وجهة نظرهم عن الاستثمار في الأردن وتعدد الأسباب في عدم التوجه إلى الأردن والتي كان من أبرزها ارتفاع

## جدول رقم (٢): أقسام الاستثمار الأجنبي المباشر

عقود التصنيع والتجميع	الاستثمار المملوك بالكامل	الاستثمار المشترك
أن تقوم شركات بالتعاقد مع دول على تجهيز جزء من المنتج وتجميعه في دولة أخرى للاستفادة من انخفاض التكاليف.	احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري ملكية كاملة واحتفاظه بحق إدارته والتحكم فيه.	يعرف على أنه "مشروع الأعمال الذي يشارك فيه أو يمتلكه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة وعادة يكون احد الأطراف من الدولة المستضيفة بحسب القوانين.

طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ( قدي، ٢٠٠٣).

٣- **وتعرف المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر:** بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها (بوزيان، ٢٠٠٧).

٤- **ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر:** على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في القطر الأم تنتمي إليه، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (علي، ٢٠٠٤).

ويمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة اقتصادية أخرى (مؤسسة الاستثمار المباشر)، والمصلحة الدائمة هي علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة،

وسوف يتم التركيز في هذه الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان له الدور الكبير في تنمية بعض دول العالم الثالث والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي حيث إن هذه الدول كانت تفتقر لرأس المال في التنمية الاقتصادية. وهناك العديد من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر.

١- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** ويقصد به: تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة (أبو قحف، ٢٠٠١).

٢- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** ويقصد به: على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة

٧- يعتبر هذا الاستثمار مثال عملي على الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال المنافسة في الأسواق العالمية.

### أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر هذه من الأهداف المتوقعة للدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي وهي كما يلي

١- دعم الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

٢- زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

٣- زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق استيعاب وتدريب القوة العاملة.

٤- تنويع هيكل الإنتاج والصادرات والوصول إلى التنوع والتناسب في الإنتاج في جميع القطاعات.

٥- اكتساب عنصر المعرفة الفنية والتقنية والأفكار الريادية والتكنولوجيا الحديثة.

٦- المساهمة في تطوير البنية التحتية وإيجاد مشاريع تنمية في المدن المختلفة وليس العواصم فقط.

### النظريات المفسرة لنشأة الاستثمار

#### الأجنبي المباشر:

مع اختلاف وجهات النظر في تفسير نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها تتفق على الرغبة في التوسع للشركات الكبرى وتحقيق أرباح أكبر، ومن النظريات المفسرة لنشأة الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

١- النظرية الكلاسيكية الحديثة (أولين، ١٩٣٣)

يرى أصحاب هذه النظرية أن الأسواق المالية هي أسواق منعزلة، وبالتالي فإن توسع الدول متعددة

ويشمل الاستثمار المباشر أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة، وجميع المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات أو الحفاظ على استثماراتها أو توسيع نطاقها أو تصفيتها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١١).

### خصائص الاستثمار الأجنبي

يتميز هذا النوع من الاستثمارات (الاستثمار الأجنبي المباشر) بالعديد من الخصائص نذكر منها:

١- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المستقبلية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع.

٢- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال المشاريع الاقتصادية وما يترتب عليها من المنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجهه.

٣- يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدعم الميزان التجاري وزيادة نسبة الصادرات للدولة المستضيفة للاستثمار.

٤- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية، إذ لا يترتب عنه أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة المستضيفة.

٥- يعتبر هذا الاستثمار منطوق من حيث المعرفة والتقنية.

٦- قدرة هذا الاستثمار على الاستمرارية ولذلك يسمى استثمار طويل الأجل.

الجنسيات في أسواقها من الدولة الأم إلى دول أخرى، وبالتحديد الدول النامية، يعني بالضرورة زيادة في الأرباح على رأس المال المستثمر (Vinita, 2010).

## ٢- نظرية الميزة الاحتكارية (هايمر ١٩٦٠)

المبدأ الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية هو أن الدولة المستضيفة توفر ميزات خاصة للاستثمارات الأجنبية لا تتمتع بها الاستثمارات المحلية، كما أنها تركز على الفجوة في المعرفة التكنولوجية بين الشركات العالمية والشركات في الدولة المستضيفة، لذا تتمكن هذه الشركات من المنافسة في تلك الأسواق بقوة مع ضمانات ليست ضعيفة بتحقيق مستوى جيد للأرباح (Chatterjee and Wernerfelt, 2006).

## ٣- نظرية الربحية (Profitability Theory)

المبدأ الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية هو مبدأ تعظيم الأرباح (maximization)، وذلك على أساس توظيف المعرفة الكثيفة المتوقعة. حيث تعتمد هذه الشركات على الفجوة التكنولوجية والمعرفية وآلية توظيفها في التفوق على الشركات المحلية في الدولة المستضيفة لها. كما أن هذه النظرية تفترض بحث الشركة الأجنبية على دول ذات موارد خام، وموارد بشرية يمكن استخدامها بحيث تقلل من التكلفة النهائية للمنتج، وبالتالي تعظيم أرباحها

## ٤- نظرية تنويع المواقع (Diversification Theory)

المبدأ الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية هو زيادة نمو الشركة مع نمو الأسواق. أي أن الشركة الأم تنتقي الدول ذات الأسواق في طور النمو، مع الأخذ بعين الاعتبار المفاضلة بين فرص

الاستثمار والامتيازات المقدمة من الدول المختلفة للمستثمر الأجنبي في تلك الدول بهدف زيادة الأرباح المتوقعة وفي الوقت ذاته تقليل المخاطرة في هذا الاستثمار (صيام، ١٩٩٧).

## ٥- نظرية دورة حياة المنتج (Product Life Cycle Theory)

نشأت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير توسع الشركات الأمريكية في أوروبا. وتعتمد هذه النظرية على تخفيض النفقات من خلال إنجاز بعض مراحل الإنتاج في الدول النامية، ثم استكمال دورة حياة المنتج في الدولة الأم وبعد تفسير لاستثمار في عقود التجميع والتصنيع (صيام، ١٩٩٧).

الواقع الأردني من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والصادرات:

لقد أوجدت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة جوانب، ومن أهم هذه الجوانب ما يلي:

- ١- إيجاد مناطق تنمية متفرقة في المملكة والتي تحتوي على بنية تحتية جاهزة لاستقبال المشاريع.
- ٢- إعداد كوادرات وقوى عاملة حسب متطلبات المراحل المختلفة.
- ٣- الدعوة في المحافل الدولية للنظر للأردن كوجهة خصبة للاستثمارات المستقبلية.
- ٤- إيجاد الإطار القانوني المناسب للتشجيع على الاستثمار وتحفيزه ويعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته لسنة ٢٠٠٠ إطاراً تشريعياً ملائماً لجذب الاستثمارات الأجنبية (الحكومة الإلكترونية الأردنية).

ضمن قطاعي البنوك والشركات المالية، ونسبة (٢٥%) للشركات الأخرى كما تبلغ ضريبة الدخل للمشاريع الزراعية (صفر).

قسمت المملكة إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار المقامة في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية بنسبها المبينة أدناه لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو بدء الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية على النحو التالي:

• ٢٥% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (أ).  
• ٥٠% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ب).

• ٧٥% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ج).  
يعفى المشروع من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه، وأدى ذلك إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن ٢٥% شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء على أربع سنوات (الحكومة الالكترونية الأردنية).

وفي ظل هذا القانون المشجع للاستثمار جلبت المملكة عدد من الاستثمارات ساهمة في زيادة الاستثمار التراكمي وزادت من فرص العمل المستحدثة والجدول رقم ٣ يوضح مقدار الاستثمار التراكمي وفرص العمل التي وفرتها أكبر ١٠ استثمارات أجنبية مباشرة في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث كان إجمالي استثماراتها يساوي ٢٠٦٢ مليون دولار ووفرت ما يقارب ٨١٢١ فرصة عمل جديدة.

وفيما يلي أهم المزايا والحوافز التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الأردني للمشاريع الاستثمارية (الحكومة الالكترونية الأردنية)

#### (أ) الإعفاءات الجمركية

١- تعفى الموجودات الثابتة (الألات والأجهزة والمعدات والآليات والعدد المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق المستشفيات) من الرسوم والضرائب الجمركية.

٢- تعفى قطع الغيار من الرسوم والضرائب الجمركية على أن لا تتجاوز قيمتها ١٥% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع.

٣- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لغايات التوسع أو التحديث أو التجديد إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن (٢٥%) من الطاقة الإنتاجية للمشروع.

٤- تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل.

٥- تعفى من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغير في سعر التحويل (الحكومة الالكترونية الأردنية).

#### (ب) التسهيلات الضريبية:

تستوفي ضريبة دخل من الدخل الخاضع للضريبة للشركات العاملة ضمن قطاعات التعدين، الصناعة، الفنادق، المستشفيات، النقل والمقاولات الإنشائية بنسبة (١٥%) وبنسبة (٣٥%) للشركات

جدول رقم (٣): استثمارات أكبر ١٠ شركات حسب فرص العمل المستحدثة  
ورأس المال المستثمر (الأردن) بالمليون دولار من ٢٠٠٣-٢٠١٤.

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمارات
Emaar properties	الإمارات	6	4877	1288
Zain (mobile)	الكويت	4	285	257
Total	فرنسا	4	1105	157
Kuwait projects(Kipco)	الكويت	6	156	145
Dubiislamicbank(DIB)	الإمارات	7	119	106
LG	كوريا الجنوبية	4	198	44
Hewett-packard(HP)	أمريكا	3	452	23
Alshaya	الكويت	3	399	20
Fawazalhokair group	السعودية	4	485	18
Travco group international	مصر	5	45	4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وانتمان الصادرات السنة ٣٢ العدد الفصلي الأول (مارس ٢٠١٤)

المغرب وثبات وانسحاب للاستثمارات القادمة من قطر، والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقوم بضخ الاستثمارات باستمرار دون انقطاع خلال فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٢ فيما عدا سنة ٢٠١٢ كما هو موضح في جدول رقم (٤)، أما بالنسبة لفرنسا فكان تذبذب دون انقطاع في ضخ وسحب الاستثمارات.

أما بنسبة للدول التي تدفقت استثماراتها للملكة فكانت مختلفة والجدول رقم (٤) يوضح أكبر ١٧ دولة تدفقت استثماراتها للملكة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ ونلاحظ من الجدول التذبذب في التدفق الاستثماري للدولة الواحدة خلال سنوات مختلفة ولم يكون بنمط منتظم في التغير، كما أن الاستثمارات القادمة من دول تمتلك رؤوس الأموال والتقنية ومعظمها أوروبية مع تواجد قليل للدول العربية مثل

الجدول رقم (٤): تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الأردن من أكبر ١٧ دولة مستثمرة (مليون دولار).

الترتيب	الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
1	إيطاليا	*	*	*	258	-13	308	134	1
2	الولايات المتحدة الأمريكية	6	37	79	32	6	5	46	*
3	فرنسا	22	-21	25	32	31	-37	-28	1
4	ألمانيا	5	6	8	1	*	*	*	*
5	كوريا الجنوبية	*	-1	*	5	*	*	*	*
6	لوكسمبورغ	-2	*	11	-12	*	*	*	*
7	المغرب	*	*	*	*	7	*	*	*
8	تركيا	*	*	*	*	2	*	1	1
9	بلجيكا	*	*	*	*	*	*	1	3
10	الصين	1	-6	1	-2	*	*	*	10
11	إسرائيل	*	3	*	*	*	*	*	*
12	قبرص	*	*	*	*	3	*	*	*
13	بولندا	*	*	*	*	*	*	*	1
14	الدنمارك	-24	13	*	*	*	*	*	*
15	السويد	-2	*	*	-1	-1	*	*	-2
16	اليابان	*	*	6	*	4	*	-3	-46
17	قطر	*	*	*	*	-140	*	*	*
	المجموع الإجمالي	6	31	130	313	-101	276	151	-31

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وإئتمان الصادرات السنة ٢٢ العدد الفصلي الأول (مارس ٢٠١٤).

أما بالنسبة للاستثمار المعاكس فيوضح الجدول مع التنوع في الدول المستهدفة فلم تكن الدول العربية رقم (٥) الاستثمارات الأردنية في الخارج، وفي هذه فقط وليس فقط من دول العالم المتقدمة، وذلك يؤكد الدراسة تم اختيار أكبر ١٠ دول استقبلت هذه الاستثمارات وكما هو ملاحظ انه هناك تذبذب في التدفق خلال السنوات المختلفة من ٢٠١٢-٢٠٠٥.

**جدول رقم (٥): تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الأردن إلى أكبر ١٠ دولة مستقبلية (مليون دولار)**

الترتيب	الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
1	السعودية	73	557	384	841	476	487	*	*
2	مصر	1	11	4	84	200	7	5	12
3	سلطنة عمان	*	15	29	33	36	40	2	*
4	تركيا	*	*	102	44	*	*	4	*
5	المغرب	1	6	2	6	32	1	8	*
6	تونس	*	*	*	27	*	1	*	*
7	الهند	*	*	*	*	*	*	*	28
8	قبرص	*	*	-7	3	16	6	*	*
9	رومانيا	2	4	10	*	*	*	*	-3
10	كوريا الجنوبية	2	1	*	*	*	*	*	*
<b>المجموع الإجمالي</b>		<b>79</b>	<b>594</b>	<b>524</b>	<b>1038</b>	<b>760</b>	<b>542</b>	<b>19</b>	<b>37</b>

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وانتمان الصادرات السنة ٣٢ العدد الفصلي الأول (مارس ٢٠١٤)

أما بالنسبة للتدفق الإجمالي للاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة من دول العالم خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ والاستثمارات الإجمالية الخارجة من المملكة إلى دول العالم خلال نفس الفترة مع توضيح نسبة التدفق للاستثمارات للنواتج المحلي الإجمالي ونلاحظ، انخفاض في هذه النسبة في السنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول رقم (٦).

**جدول رقم (٦): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة (الأردن).**

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر من دول العالم (مليون دولار)	2775	-6507	22550	24426	11939	-1251	-1755	1731
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول العالم (مليون دولار)	163.2	138.1	48.096	12.823	72.394	28.45	30.85	5.352
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	15.76	23.54	15.32	12.86	10.13	6.25	5.11	4.5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وانتمان الصادرات السنة ٣٢ العدد الفصلي الأول (مارس ٢٠١٤).

أيضا عند الحديث عن النمو الاقتصادي لابد أن نؤكد على الفرق بين النمو الاسمي والنمو الحقيقي، حيث إن النمو الاسمي يعتمد على الزيادة في حجم الناتج المحلي بسعر السوق وهذا لا يأخذ بعين الاعتبار التضخم في الأسعار ويعطي أرقام عالية في حين أن النمو الحقيقي يعتمد على الناتج المحلي الحقيقي وهو الذي يبين مقدار الزيادة في الإنتاج من السلع والخدمات زيادة حقيقية غير

مرتبطة في زيادة الأسعار حيث إن هذه الأسعار ثابتة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ ونلاحظ الفرق دائماً لصالح بأسعار سنة الأساس أي بالأسعار الثابتة، ويمثل في الناتج بسعر السوق على الناتج بسعر الأساس وذلك الجدول رقم (٧) الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس الثابت والناتج المحلي بسعر السوق الجاري

**جدول رقم (٧): الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس الثابت.**

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس الثابت	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت
2005	6404.2	7379.6
2006	6919.597	7976.795
2007	7419.862	8629.032
2008	7914.367	9253.148
2009	8083.357	9759.874
2010	8358.172	9985.459
2011	8635.169	10243.762
2012	8854.61	10515.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (الكتاب السنوي الأردني ٢٠١٣).

أما بالنسبة لمقدار النمو الحقيقي للناتج ٢٠١٢ فيلاحظ أن هنالك انخفاض في السنوات بالأسعار الثابتة (الأساس) خلال الفترة ٢٠٠٥- الأخيرة كما هو في الجدول رقم (٨).

**جدول رقم (٨): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ (الأردن) %.**

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	8.1	8.1	8.2	7.2	5.5	2.3	2.6	2.7

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (الكتاب السنوي الأردني ٢٠١٣)

**- تعريف البطالة**

عليها وإعادة الاقتصاد الوطني إلى حالة البطالة المقبولة من ٤%-٦%، أيضاً إن هذه المدرسة تفترض أن منشأ البطالة يرجع إلى زيادة النفقات التي تسببها زيادة الأجور، فإذا ما قبل العمال أجوراً أقل، أمكن توظيف العاطلين عن العمل.

البطالة هي الأشخاص القادرون و الراغبون والباحثون عن عمل في سن العمل ولا يجدونه خلال فترة الدراسة وعادة تكون سنة

**- البطالة عند المدرسة الكلاسيكية**

**- البطالة (المدرسة الكنزية)**

أشار التحليل الكينزي إلى أن البطالة صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية، وخصوصاً في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة، إن لم تتدخل

كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يقولون أن الإنتاج يكون بكل الطاقات، إي لا يوجد موارد معطلة ويعتقدون في أن البطالة حالة مؤقتة، بمعنى أنها خلل مؤقت سرعان ما تستطيع قوى التوازن التغلب

الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي. ويعزو كينز فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس أن البطالة جزء من عوامل الإنتاج يعني انخفاض الطلب الكلي، ومن هنا جاء تدخل الدولة بسياسة مالية أو نقدية للحل في وجود مشكلات مثل التضخم أو الكساد. أما بالنسبة للبطالة فإن الأردن كباقي دول العالم يعاني من هذه المشكلة التي تعد من أهم التحديات التي تواجه الحكومات المتعاقبة ومحاولة الحد منها فسوق العمل الأردني لا يستطيع توفير فرص عمل كثيرة مما أدى إلى زيادة عدد الموظفين في القطاع

الحكومي والذي أثر على الإنتاج بسبب الترهل الإداري المتفاقم في دوائر الدولة، ويوضح الجدول رقم (٩) معدلات البطالة العامة خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ إلا أن الأردن تواجه معدلات متباينة من البطالة حسب الجنس فترتفع عند الإناث أكثر من الذكور وتختلف حسب المناطق الجغرافية فنقل في العاصمة وتزداد في المحافظات وخاصة الجنوبية والشرقية ومن الجدول و يتبين أيضا" من أن معدلات البطالة خلال فترة الدراسة لم تتباين بدرجات حادة بل بقيت عند نفس المستوي.

جدول رقم (٩): معدلات البطالة العامة خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ (الأردن) %.

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة	14.8	١٤.٠	13.1	12.7	12.9	12.5	12.9	12.2

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (الكتاب السنوي الأردني ٢٠١٣).

## -الصادرات

قبل التطرق لموضوع الصادرات يجب توضيح مفهوم الميزان التجاري، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين صادرات بلد معين مع الواردات فإذا كانت الصادرات اكبر من الواردات كان هناك فائض وإذا كانت الواردات اكبر من الصادرات كان هناك عجز وفي حالة التساوي بين الواردات والصادرات نقول أن هناك توازن في الميزان التجاري.

والصادرات هي السلع والخدمات التي تباع خارج الدولة وتعود بتدفقات مالية عليها وبذلك تكون زيادة الصادرات هدف عند أي بلد من أجل زيادة الأرصدة من العملات الأجنبية وزيادة الصادرات تكون بزيادة

الإنتاج وتوفر فرص العمل، أما بالنسبة لصادرات الأردن فتتلخص بعدد ليس كبير من السلع والخدمات وذلك بسبب شح الموارد الطبيعية المتوفرة في المملكة، وبعد الفوسفات والبوتاس والأدوية من أهم صادرات المملكة الأردنية الهاشمية والجدول رقم (١٠) يوضح العجز والفائض في الميزان التجاري للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ وكما هو واضح فإن العجز في الميزان التجاري كان الأغلب في فترة الدراسة مع تزايد من سنة إلى أخرى مع انه انخفاض في عام ٢٠٠٩ إلا انه عاود الصعود مرة أخرى لغاية سنة ٢٠١٢ لفترة الدراسة.

جدول رقم (١٠): إحصاءات التجارة الخارجية للأردن لسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٢.

السنة	الصادرات/ ألف دينار	المستوردات / ألف دينار	معاد تصديره/ ألف دينار	العجز أو الفائض / ألف دينار
2005	2570222	7438864	479339	-4389303
2006	2929310	8187725	760571	-4497844
2007	3183708	9722194	879934	-5658552
2008	4431113	12060895	1201892	-6427890
2009	3579166	10107696	947158	-5581372
2010	4216949	11050125	773169	-6060007
2011	4805873	13440215	878706	-7755636
2012	4749570	14733752	849902	-9134280

المصدر: البنك المركزي (بيانات التجارة الخارجية لسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٢).

أيضاً" يبين الجدول رقم (١١) صادرات الأردن من سنة ٢٠٠٨ وانخفض في سنة ٢٠٠٩ ثم عاد إلى فترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ ويلاحظ أن هنالك صعود بدأ في الصعود مرة أخرى لغاية سنة ٢٠١٢ لفترة الدراسة.

جدول رقم (١١): الصادرات خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ (الأردن) / مليون دينار.

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات مليون دينار	47042	58147	66558	90127	78534	90538	97581	101583

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (الكتاب السنوي الأردني ٢٠١٣).

### الإطار التحليلي للدراسة

التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سببه تغير وحدة واحدة من النمو في الناتج المحلي في حين كانت قيمة (B) تساوي ١٤٦٦.٦٩ ومعادلة الانحدار أصبحت كما يلي  $(Y=705.14+1466.69X)$  وهذا يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرات.

١- إيجاد معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعادلة الانحدار الخطي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج الحقيقي. لإيجاد معامل الارتباط نلاحظ أن الارتباط موجب طردي ضعيف بقيمة ٠.٣٥٤ ومعامل التحديد ( $R^2$ ) قيمته ٠.١٢٥ أي إن ٠.١٢٥٨ من

جدول رقم (١٢): علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الناتج الحقيقي.

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول العالم (مليون دولار).	2775	-6507	22550	24426	11939	-1251	-1755	1731
معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي.	8.1	8.1	8.2	7.2	5.5	2.3	2.6	2.7

المصدر: الجدول (٦) والجدول (٨).

معامل الارتباط	0.354
معامل التحديد	0.125
معادلة الانحدار	$Y = -705.149 + 1466.693X$

٢- إيجاد معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعادلة الانحدار الخطي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة. وهنا نلاحظ أن الارتباط سالب عكسي ضعيف بقيمة  $R^2 = 0.125$  ومعامل التحديد  $R^2 = 0.0075$  أي أن  $0.0075$  من التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سببه تغير وحدة واحدة من معدل البطالة في حين كانت قيمة (B) تساوي 3570.188 ومعادلة الانحدار أصبحت  $(Y = 54393.35 - 3570.188772X)$  وهذا يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرات لكن الارتباط العكسي السالب يوضح أن زيادة الاستثمارات ستؤثر على خفض معدلات البطالة لكن هذا الانخفاض بسيط.

جدول رقم (١٣): علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر في معدلات البطالة

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول العالم (مليون دولار)	2775	-6507	22550	24426	11939	-1251	-1755	1731
معدلات البطالة	14.8	14	13.1	12.7	12.9	12.5	12.9	12.2

المصدر: جدول رقم (٦) والجدول رقم (٩).

معامل الارتباط	-0.275
معامل التحديد	0.075
معادلة الانحدار	$Y = 54393.35 - 3570.188772X$

٣- إيجاد معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعادلة الانحدار الخطي بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الصادرات.

وهنا نلاحظ أن الارتباط موجب طردي ضعيف بقيمة ٠.٤٥٢ ومعامل التحديد ( $R^2$ ) قيمته ٠.٢٠٤ أي أن ٠.٢٠٤ من التغير في حجم الاستثمار

جدول رقم (٤١): علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات.

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول العالم (مليون دولار)	2775	-6507	22550	24426	11939	-1251	-1755	1731
الصادرات (مليون دينار)	4704.2	5814.7	6655.8	9012.7	7853.4	9053.8	9758.1	10158.3

المصدر: جدول رقم (٦) و جدول رقم (١١).

معامل الارتباط	0.452
معامل التحديد	0.204
معادلة الانحدار	$Y=83.92375+1.374681X$

### تحليل وتفسير علاقات الدراسة

الدراسة أن التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر أتت من عملية الخصخصة للمشاريع العامة في دول الدراسة لذلك لم تساهم في رفع معدلات النمو (نزاري، ٢٠٠٨).

أما بالنسبة للبطالة فيعود هذا الضعف في العلاقة إلى نوعية التدفقات في الاستثمار التي لم تركز في استحداث فرص العمل حيث يوضح الجدول رقم (٣) أن أكبر عشر استثمارات في المملكة لم تتجاوز فرص العمل المستحدثة وهي ٨١٢١ فرصة عمل فقط أما الاتجاه السالب والعلاقة صحيحة وذلك نتيجة للعلاقة العكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.

أما من حيث الضعف في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات فيعود إلى طبيعة المشاريع التي استضافتها المملكة حيث كانت

يبين لنا أن العلاقة ضعيفة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الثلاث وتختلف من حيث طبيعة الاتجاه فكانت طردية مع النمو في الناتج المحلي (٠.٣٥٤) وطرديّة مع الصادرات (٠.٤٥٢) في حين كانت عكسية مع معدلات البطالة (-٠.٢٧٥) واختلفت في القيمة أيضا" فلا يظهر تأثير واضح لمعدل التدفق في الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من النمو في الناتج المحلي ومعدل البطالة والصادرات وتتفق هذه الدراسة مع دراسة رفيق نزاري بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب" والتي بينت ضعف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وكان السبب بحسب

المنطقة وذلك في ظل التنافسية في جلب الاستثمارات.

٤- القيام بمراجعة دورية لتحديث وتطوير قوانين تشجيع الاستثمار وبرامج النافذة الواحدة لمراجعة المستثمر والبعد عن الإجراءات البيروقراطية وتطوير الكادر الإداري الحكومي وخاصة الصف الثاني في الإدارة وكل من يتعامل بشكل مباشر مع المستثمرين.

٥- التشجيع على التبادل العربي في الاستثمارات وإزالة القيود أمام المستثمرين العرب أو توفير حوافز لهم ورفع مستوى التجارة البينية بين الدول العربية والاستفادة من التنوع في الوطن العربي وتوفير رؤوس الأموال وخاصة دول الخليج العربي.

٦- الحد من المشاكل الاقتصادية مثل التضخم وبطء النمو الاقتصادي والتي تعد من الأسباب المنفرة للاستثمارات وخاصة إذا كانت أعلى من المستويات الطبيعية مع العمل على رفع الناتج المحلي وتخفيض الرقم القياسي للأسعار لتوفير حياة كريمة للمواطنين للقدرة على الاستهلاك وزيادة في نمو الطلب وخاصة للمشاريع المعدة للاستفادة من السوق الداخلي.

٧- مواكبة التطور التقني وخاصة في مجال الاتصالات حتى يتم التفاعل مع العالم الخارجي بشكل صحيح ورفع مستوى التقنية في القطاعات المختلفة على أساس التنافسية في الأسواق العالمية.

٨- الاهتمام بنوعية الاستثمارات وتقديم حوافز أكبر للاستثمارات التي تستحدث وظائف أكبر

تقدم خدماتها داخل المملكة ولم تركز على التصدير ففي الجدول رقم (٣) الذي يظهر أكبر ١٠ استثمارات نجد أن شركة اتصالات زين وبنك دبي الإسلامي وشركة (LG) على سبيل المثال تقدم خدمات داخلية وليست معدة للتصدير.

وبالنتيجة النهائية فإن اتجاه العلاقات بين الاستثمار الأجنبي والنمو في الناتج الحقيقي ومعدلات البطالة والصادرات صحيح أما قوة العلاقات فهي أقل من ٠.٥ وتعد ضعيفة وهذا ناتج عن عوامل نوعية أخرى كان من أهمها الحرب العراقية وحالة عدم الاستقرار التي تبعتها خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٥-٢٠١٢.

## توصيات الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات

وهي كما يلي:

١- قيام الحكومة بتحديث البنية التحتية لاستقبال الاستثمارات، من شبكات طرق وموانئ بحرية وجوية وتحسين في الخدمات وذلك بتخصيص دعم مباشر من الخزينة لإعداد مناطق استثمارية تساعد في جلب الاستثمارات.

٢- التشجيع على عدم خروج الاستثمارات المحلية في ظل عدم التدفق الخارجي من الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المستثمر المحلي وتقديم الحوافز والتسهيلات والإعفاءات لهم وذلك لعدم هروب رؤوس الأموال للخارج.

٣- التركيز على الترويج الاقتصادي في المحافل الدولية مع دور فعال للسفارات الأردنية في الخارج والتشجيع على جذب الاستثمارات وشرح المزايا والحوافز للمستثمر والدعاية والإعلام في الدول التي لها اهتمامات في

- في ظل زيادة معدلات البطالة نتيجة عدم قدرة السوق المحلي على إيجاد فرص العمل.
- ٣- المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات السنة ٣٢ العدد الفصلي الأول (مارس ٢٠١٤).
- ٩- التركيز على الاستثمارات التي تزيد القيمة المضافة للصناعات المحلية وخاصة في قطاع التعدين والتي بدورها ستزيد من الصادرات وتخفف العجز في الميزان التجاري الذي يقاوم عام بعد عام.
- ٤- العبيدي سمير عبد الرسول (٢٠٠٨)، مهاتير محمد الأنموذج والتجربة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان ٤٣-٤٤.
- ١٠- التركيز على المشاريع التنموية التي تزيد من كفاءة الأيدي العاملة وتدريبها على مهارات جديدة لمساعدتها في المنافسة في سوق العمل والتي ستعتبر جاذب مهم للاستثمارات وتوفر الأيدي العاملة الماهرة.
- ٥- قبلان فريد أحمد (٢٠٠٨)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ٦- المعهد العربي للتخطيط (٢٠١٢)، تقرير التنافسية العربية ٢٠١٢، الكويت.
- ٧- النور معن (٢٠٠٨)، البيئة الاستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح، مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن.
- ٨- الطلافحة حسين (٢٠١٢)، التخطيط والتنمية في الدول العربية، مجلة جسر التنمية، العدد ١١٣، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. ٣٢.
- ٩- رفيق نزاري. الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
- ١١- تخفيض سعر الفائدة السائد في السوق والذي يعد ذو علاقة عكسية مع الاستثمار التراكمي فكلما قل سعر الفائدة زاد الاستثمار التراكمي والذي من ضمنه الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ١٢- بناء الدولة لمشاريع وتأسيسها وعرضها للخصخصة للاستفادة من الشريك الاستراتيجي في تطويرها وهذه الطريقة معتمدة في بعض دول أوروبا الشرقية كطريقة لتشجيع الاستثمار والتعريف بالمزايا الاستثمارية.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- ١- جميل، هيل عجمي، ٢٠٠٢، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن - حجمه ومحدداته، إريد للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، إريد، عمان، ص ٣٥-١.
- ٢- علي عبد القادر علي (٢٠٠٤)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد ٣٤، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- ١٠- دائرة الإحصاءات العامة الأردني- (www.dos.gov.jo)
- ١١- وزارة العمل الأردنية (www.mol.gov.jo)
- ١٢- جميل، سرمد كوكب، ٢٠٠٢، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة، مجلة الإداري.

- ١٣- وزارة التخطيط الأردنية - [www.mop.gov.jo](http://www.mop.gov.jo)، العدد ٨٨، معهد الإدارة العامة، مسقط، عمان، ص ٤٥-٧٢.
- ١٤- الحكومة الأردنية الالكترونية ([www.Jo-rdan.gov.jo](http://www.Jo-rdan.gov.jo))
- ١٥- البنك المركزي الأردني ([www.cbj.gov.jo](http://www.cbj.gov.jo))
- ١٦- جريدة الرأي الاقتصادي، ٢٠٠١، دراسة مقارنة لرصد مناخ الاستثمار في الأردن ومصر، العدد ١١٢٢٩، عمان، الأردن.
- ١٧- الزهراني بندر بن سالم (٢٠٠٤)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ١٩٧٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، السعودية.
- ١٨- المحتسب بثينة محمد (٢٠٠٩)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد ٣٦، العدد ٢.
- ١٩- صيام، أحمد زكريا (١٩٩٧) "مبادئ الاستثمار". دار المناهج للطباعة، عمان: الأردن، (١٩٩٧).
- ٢٠- أبو قحف عبد السلام (٢٠٠١)، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- ٢١- قدي عبد المجيد (٢٠٠٣)، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ٢٢- بوزيان عبد الباسط (٢٠٠٧)، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (١٩٩٤-٢٠٠٤)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية**
- 23- Denise, Vinita (2010). *Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories* European Journal of Interdisciplinary Studies, Vol. 2, No.2.
- 24- *The link between resources and type of diversification: Theory and evidence*, Strategic Management Journal, PP. 33-48 \ <http://onlinelibrary.wiley.com>.